



أصدر هذا التقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالتعاون مع منظمات العمل الإنساني الشريكة

## القضايا الرئيسية

- تتعرض غزة حالياً لواحدة من أخطر أزمات الوقود التي شهدتها القطاع خلال السنوات الأخيرة، قد يكون لها تداعيات إنسانية خطيرة.
- في أعقاب إغلاق محطة توليد كهرباء غزة منذ 1 تشرين الثاني/نوفمبر نتيجة نقص الوقود تعاني الأسر في قطاع غزة من انقطاع الكهرباء لفترات بلغت 16 ساعة يومياً.
- تضرر عمل 291 منشأة للمياه ومعالجة مياه الصرف الصحي مما أدى إلى فيضان عشرات آلاف الأمتار المكعبة من مياه المجاري في مواقع مختلفة بما فيها مناطق سكنية في مدينة غزة.
- إن نقص الوقود الرخيص الذي كان يُستخدم لتشغيل مولدات الكهرباء الاحتياطية عطل عمل أقسام المستشفيات الحيوية كغرف الطوارئ وغرف العمليات وأقسام رعاية المواليد الجدد.
- بالرغم من الجهود الفورية الساعية إلى تخفيف أثر الأزمة من أجل دعم الخدمات الحيوية، إلا أن هنالك حاجة طارئة إلى حلول متوسطة وطويلة الأمد لتجنب مخاطر إنسانية أكبر وتحسين الظروف المعيشية للأسر.

<p><b>1.1 مليون</b> شخص يحصلون على مساعدات غذائية</p>	<p><b>1.7 مليون</b> شخص متضررون نتيجة تعطل المرافق الصحية</p>	<p><b>ما لا يقل عن 3,000</b> شخص متضررون نتيجة فيضان مياه المجاري في مدينة غزة</p>	<p><b>40%</b> يحصلون على المياه مرة كل ثلاثة أيام لمدة ستة إلى ثمانية ساعات</p>	<p><b>1.7 مليون</b> شخص (جميع سكان غزة) متضررون من أزمة الوقود</p>
---	---	--	---	--

## نظرة عامة على الوضع



مياه المجاري في الشوارع، مدينة غزة، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2013

أدت التدابير التي طبقتها السلطات المصرية منذ حزيران/يونيو 2013 في سياق العمليات العسكرية في سيناء إلى وقف تام تقريباً لإدخال البضائع إلى غزة عبر الأنفاق غير القانونية. وأدى هذا إلى نقص حاد في الوقود. خلال السنوات الأخيرة أصبحت الأنفاق الواقعة أسفل الحدود بين مصر وغزة المصدر الرئيسي لإمدادات الوقود إلى قطاع غزة، بسبب قلة تكاليف الوقود المصري المدعوم من الحكومة المصرية مقارنة بالوقود الإسرائيلي. وتفاقم هذا الوضع بسبب انعدام آلية متفق عليها بين السلطات الفلسطينية في رام الله و غزة تتيح شراء الوقود من مصادر أخرى بما فيها إسرائيل.

وأدت أزمة الوقود الحالية إلى زيادة سوء الوضع الإنساني السيئ أصلاً بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة منذ زمن طويل على تنقل الأشخاص والبضائع من قطاع غزة وإليه، بالإضافة إلى القيود المصرية الأخيرة على تنقل المسافرين عبر معبر رفح. ويقدر أن أقل من 20,000 لتر من الوقود دخلت إلى قطاع غزة أسبوعياً خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر عبر الأنفاق، مقارنة بما يقرب من مليون لتر كانت تدخل يومياً

حتى حزيران/يونيو 2013. وظلت محطة توليد كهرباء غزة التي تنتج 30 بالمائة من الكهرباء المتوفرة في قطاع غزة تعتمد حصرياً على الديزل المصري المهرب عبر الانفاق منذ مطلع عام 2011. وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر بعد نفاذ مخزونها من

الوقود اضطرت المحطة إلى الإغلاق مما أدى إلى انقطاع الكهرباء لفتترات بلغت 16 ساعة يوميا بعد أن كانت 8-12 ساعة يوميا قبل ذلك.

إضافة إلى ذلك أدى نقص الوقود إلى تعطيل تقديم الخدمات الحيوية التي تعتمد على المولدات الكهربائية الاحتياطية خلال فترات انقطاع الكهرباء.

وكان قطاع المياه والصرف الصحي أكثر القطاعات تضررا من الأزمة، إذ لا تعمل أي من المرافق في هذا القطاع بصورة طبيعية. في 13 تشرين الثاني/نوفمبر تعطلت محطة معالجة مياه الصرف الصحي الرئيسية في مدينة غزة (وكانت في السابق تعالج 60 بالمائة من مياه الصرف الصحي في المدينة) وتسرب منها ما يزيد عن 35,000 متر مكعب من مياه المجاري غير المعالجة مما أدى إلى غمر منطقة كبيرة في حي الزيتون جنوب مدينة غزة. وتضرر ما يقرب من 3,000 شخص يعيشون في المنطقة بصورة مباشرة وغير مباشرة جراء ذلك إذ أنهم معرضون لمخاطر صحية بما فيها الإسهال. ولم تتم معالجة فيضان المجاري حتى الآن ولم تبدأ أعمال التنظيف بعد. وتعرض ستة مدارس تقع بجوار محطات ضخ مياه الصرف الصحي حاليا إلى خطر تسرب مياه المجاري إليها في حال وقعت هناك فيضانات أخرى.

وتضررت جراء الأزمة جميع المرافق الصحية في قطاع غزة وتتضمن 30 مستشفى وما يزيد عن 135 عيادة صحية بسبب نقص الكهرباء والوقود. ومما يؤثر القلق على وجه الخصوص أثر الأزمة على الخدمات الصحية الحيوية مثل غسل الكلى وحاضنات المواليد الجدد وغرف العمليات وبنوك الدم ووحدات العناية المكثفة والمختبرات. ويتضرر الوصول إلى الخدمات الصحية كذلك بالنقص المزمن في الأدوية نتيجة سوء التمويل والتنسيق السيئ بين سلطات غزة ورام الله.

وتأثرت الخدمات الأساسية كذلك بسبب نقص مواد البناء مما عطل أعمال الترميم والصيانة للبنى التحتية المتضررة. وبسبب القيود الإسرائيلية على استيراد مواد البناء عبر معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) أصبحت الأنفاق الواقعة أسفل الحدود بين مصر وغزة القناة الرئيسية لإدخال هذه المواد إلى قطاع غزة. وأدى خفض نشاطات الأنفاق منذ حزيران/يونيو 2013 إلى نقص حاد في هذه المواد. وتضاعف أثر ذلك في منتصف تشرين الأول/أكتوبر بسبب الوقف التام لدخول مواد البناء من إسرائيل بما في ذلك للمشاريع التي تشرف عليها المنظمات الدولية بعد اكتشاف نفق يمتد من غزة إلى إسرائيل. وأدى نقص مواد البناء في القطاع التجاري وحده إلى فقدان 30,000 شخص أعمالهم وبالتالي فقدوا مصدر دخلهم.

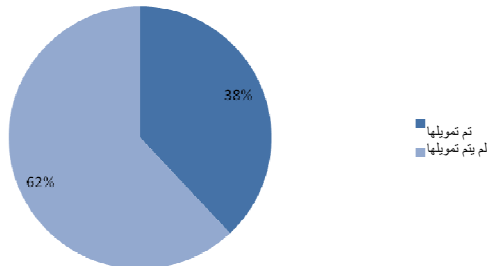
## التمويل

من المطلوب وضع حلول منهجية وأخرى عاجلة من أجل معالجة أزمة الوقود الأخذ في التدهور في قطاع غزة. هنالك حاجة فورية للوقود من أجل إعادة تشغيل الخدمات الحيوية، وأهمها المرافق الصحية ومرافق مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة. وهنالك حاجة أيضا إلى حلول متوسطة الأمد لضمان عمل هذه المرافق الحيوية وكذلك من أجل إعادة تزويد الأسر بالكهرباء بما في ذلك إعادة تشغيل محطة توليد كهرباء غزة.

وبالرغم من أن معالجة أزمة الوقود الحالية يعتبر أولوية فورية فإن السكان في غزة يعانون من مشاكل مزمنة تتعلق بالقيود المفروضة منذ زمن طويل على تنقل الأشخاص والبضائع والانقسام الفلسطيني الداخلي وهي أمور يجب معالجتها أيضا. وتتضمن المجالات التي تعتبر مثار قلق خاص زيادة البطالة (وخصوصا في صفوف عمال قطاع البناء، وصيادي الأسماك، والمزارعين وأصحاب المصالح التجارية الصغيرة)، وزيادة انعدام الأمن الغذائي، ونفاذ مخزون الدواء والمستلزمات الطبية والوصول إلى مياه نظيفة. وبلغ التمويل الإجمالي لعملية المناشدة الموحدة لعام 2013، 62 بالمائة (247 مليون دولار أمريكي تم تمويلها من مجموع 401 مليون دولار أمريكي طلبت). وفي غزة على وجه الخصوص، بلغ تمويل مشاريع عملية المناشدة 57 بالمائة ولم تحصل بعض القطاعات الحيوية سوى على قليل من الدعم المالي. وهي بالتحديد:

- مجموعة المياه والنظافة والصرف الصحي: 27 بالمائة
- الصحة والتغذية: 35 بالمائة
- المسكن والمواد غير الغذائية: 47 بالمائة

401 مليون دولار أمريكي طلبت



وتركز مشاريع عملية المناشدة الموحدة في هذه القطاعات على تقديم إغاثة فورية والإبقاء على الحد الأدنى من معايير العيش وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية بتكلفة معقولة. ولا تعتمد بعض المشاريع على الوصول أو دخول مواد البناء ويمكن تنفيذها أو توسيع نطاقها فوريا.

بالإضافة إلى ذلك تتقدم المنظمات الإنسانية الشريكة للحصول على تمويل من صندوق الاستجابة الطارئة إلا أن هذا الصندوق لا يمول سوى مشاريع تبلغ تكلفتها أقل من 250,000 دولار أمريكي وهو تمويل لا يكفي للتدخلات الأكثر تكلفة، كسواء الوقود.

#### الاحتياجات

هنالك نقص حاد في الوقود المستخدم لتشغيل مولدات الكهرباء الاحتياطية في 291 منشأة في أنحاء قطاع غزة بما فيها آبار المياه ومضخات الخزانات الأرضية، ومحطات الضخ، ومنشآت التحلية، ومحطات ضخ مياه الصرف الصحي ومنشآت معالجة مياه الصرف الصحي.

وأدى ذلك إلى انخفاض إمدادات المياه للمنازل، إذ لا تصل المياه يوميا سوى لـ15 بالمائة من السكان، في حين أنّ 25 بالمائة تصلهم المياه مرة كل أربعة أيام، و40 بالمائة تصلهم المياه مرة كل ثلاثة أيام، و20 بالمائة تصلهم المياه مرة كل يومين، وتستمر فترة إمدادهم بالمياه لمدة 5-6 ساعات فقط. بالإضافة إلى ذلك طرأ انخفاض بنسبة 75 بالمائة على كميات المياه التي تنتجها 25 وحدة تحلية تشغلها مصلحة مياه بلديات الساحل في غزة والتي تزود المياه لما يقرب من 160,000 شخص. ونتيجة لذلك أضطر السكان لشراء المياه من بائعين من القطاع الخاص لا يلتزمون بأي قيود تنظيمية، مما يؤثر مخاريف إزاء جودة المياه التي يتم شراؤها.

وأدى تعطل عمل المولدات الاحتياطية إلى فيضان مضخات مياه الصرف الصحي، وصب 90 مليون لتر من المياه غير المعالجة إلى البحر يوميا. وبالإضافة إلى حادثة فيضان مياه المجاري في مدينة غزة وقعت ما لا يقل عن عشرة حوادث أخرى لم تستطع فيها المحطات ضخ المياه إلى محطات معالجة مياه الصرف الصحي واضطرت إلى تحويلها إلى قنوات أخرى كالبحر أو برك مياه الأمطار. إن الاعتماد المتزايد على مولدات الكهرباء الاحتياطية نتيجة انقطاع الكهرباء لفترات طويلة زاد من الحاجة إلى صيانة هذه المولدات في جميع مرافق مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة. بالرغم من ذلك عبرت مصلحة مياه بلديات الساحل والبلديات عن مخاوف إزاء قدرتها على تلبية احتياجات الصيانة المتزايدة بسبب الامداد المتقطع لقطع الغيار ونقص مواد البناء الأساسية (الاسمنت، والحصى، وقضبان الحديد) الضرورية لإصلاح البنى التحتية لمجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة. بالإضافة إلى أنّ انعدام الوقود الضروري لتشغيل الشاحنات عطل خدمات جمع النفايات الصلبة من الشوارع.

إنّ انعدام الوقود وغيره من المواد الأساسية يأتي في وقت تعاني فيه جميع الأنظمة في قطاع غزة من حالة سيئة بسبب سنوات من الحصار والإغلاق إلى جانب القدرة المحدودة لمقدمي الخدمات التي تعيقهم من الاستجابة إلى صدمات جديدة.

#### الاستجابة

- تعهدت الحكومة التركية بتمويل شراء 280,000 لتر من الوقود لتشغيل المنشآت الحيوية لمجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة لمدة أربعة أشهر (وتعهدت تركيا بتمويل شراء 240,000 لتر أخرى لقطاعي الصحة والنفايات الصلبة أيضا).
- توزع وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) حاليا الحصة الأولى من الوقود الذي مولته تركيا والبالغة 10,000 لتر على منشآت معالجة مياه الصرف الصحي.
- صادق صندوق الاستجابة الطارئة على مشروع قدمه صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) نيابة عن مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة لتمويل شراء 210,000 لتر من الوقود لدعم عمل معظم منشآت المياه والمجاري الحيوية خلال خمسة أشهر.

#### الفجوات

- في ظل غياب إمدادات الكهرباء من محطة توليد كهرباء غزة تحتاج منشآت مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة إلى 400,000 لتر من الوقود شهريا لتشغيل مولدات الكهرباء الاحتياطية واستمرار عمل المنشآت بالحد الأدنى.
- هنالك حاجة طارئة إلى مزيد من التمويل لشراء قطع الغيار وزيوت المحركات لصيانة المولدات.
- هنالك حاجة إلى مزيد من الأيدي العاملة إلى جانب الوقود لتشغيل الشاحنات من أجل تنظيف المناطق المتضررة من فيضان مياه المجاري.
- هنالك حاجة إلى مواد البناء لتعزيز عمل منشآت المياه والصرف الصحي.
- هنالك حاجة إلى حملات توعية عامة للسكان تتناول المخاطر الصحية لفيضانات مياه المجاري.

### الاحتياجات

أدى نقص الكهرباء والوقود الضروري لتشغيل مولدات الكهرباء إلى تعطيل تقديم سلسلة من الخدمات الصحية الحيوية مثل غسل الكلى وحاضنات المواليد الجدد وغرف العمليات وبنوك الدم ووحدات العناية المكثفة والمختبرات. وتضررت جراء الأزمة جميع المرافق الصحية في قطاع غزة وتتضمن 30 مستشفى وما يزيد عن 135 عيادة صحية. ويتضرر الوصول إلى الخدمات الصحية كذلك بالنقص المزمع في الأدوية. إن السبب الرئيسي وراء هذا النقص هو نقص التمويل اللازم والتنسيق السيئ بين سلطات غزة ورام الله. وتفاقم هذا الوضع مؤخرًا بسبب القيود التي فرضتها السلطات المصرية على معبر رفح الذي كان نقطة العبور الرئيسية لمعظم التبرعات الطبية. وحاليًا، 30 بالمائة من مخزون الأدوية الحيوية و52 بالمائة من مخزون المستلزمات الطبية التي تستخدم لمرة واحدة بلغ مستوى الصفر (141 نوعًا من الأدوية و469 نوعًا من المستلزمات الطبية التي تستخدم لمرة واحدة).

### الاستجابة

- تعهدت الحكومة التركية بتمويل شراء 320,000 لتر من الوقود لتشغيل المرافق الصحية الحيوية لمدة أربعة أشهر، تم توزيع أول حصة منها بلغت 10,000 لتر.
- وصل إلى غزة ما يقرب من 100 طن من المستلزمات الطبية تبرعت بها نقابة الأطباء المصرية ودخلت إلى غزة عبر معبر رفح للمرة الأولى منذ حزيران/يونيو 2013.

### الفجوات

- في ظل غياب إمدادات الكهرباء من محطة توليد كهرباء غزة تحتاج المرافق الصحية في غزة إلى 500,000 لتر من الوقود شهريًا لتشغيل مولدات الكهرباء الاحتياطية.
- هنالك حاجة ماسة لأدوية ومستلزمات طبية تبلغ قيمتها 2 مليون دولار أمريكي لدعم علاج حالات القلب والسرطان والرعاية الصحية الأولية والأمراض المزمنة وأمراض المواليد الجدد.
- هنالك حاجة إلى قطع غيار للمولدات والمعدات الطبية المتضررة من الاستخدام المفرط والتقلبات في إمدادات الكهرباء.

### السكن والمواد غير الغذائية

### الاحتياجات

نتيجة فيضان مياه المجاري في مدينة غزة غمرت مياه المجاري الطوابق الأرضية في ثمانية منازل وألحقت أضرارًا بالأثاث وخلفت مخاطر صحية. ويقدر أن عدة محطات ضخ أخرى في شمال غزة والمنطقة الوسطى أوشكت أن تتعطل بسبب نقص الوقود، مما سيؤدي إلى فيضانات أخرى لمياه المجاري.

### الاستجابة

لا تتوفر معلومات

### الفجوات

- توفير إمدادات المواد غير الغذائية الضرورية كالبطانيات وأطقم النظافة الشخصية للعائلات التي غمرت منازلها بمياه المجاري.
- تجهيز إمدادات المواد غير الغذائية لما يقدر بحوالي 300 أسرة عرضة لخطر فيضان مياه المجاري.

### الأمن الغذائي

### الاحتياجات

أدى نقص الكهرباء والوقود بالإضافة إلى مواد البناء إلى تقويض الظروف المعيشية للسكان وخصوصًا أولئك الذي يعملون في قطاع البناء، والزراعة، وصيد الأسماك. بالإضافة إلى ذلك أدى الوقف شبه التام لتهديب المنتجات الغذائية عبر الأنفاق إلى زيادة أسعار المواد الغذائية - 11 بالمائة زيادة على سعر الخبز، و33 بالمائة زيادة على سعر الأرز، وسبعة بالمائة زيادة على سعر الزيوت النباتية. ومن المتوقع أن تنعكس جميع هذه العوامل في زيادة عدد العائلات المتضررة من انعدام الأمن الغذائي. وتفيد أرقام عام 2012 أن 57 بالمائة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهو ارتفاع مقارنة بعام 2011 حين كانت النسبة 44 بالمائة. ويحصل ما يقرب من 1.1 مليون شخص حاليًا (ما يقرب من 65 بالمائة من السكان) على مساعدات غذائية.

### الاستجابة

لا تتوفر معلومات

### الفجوات

- تقديم المساعدات الغذائية على شكل بضائع وقسائم لشراء الطعام والنقد مقابل العمل والمساعدات النقدية غير المشروطة

- تقديم دعم لمنتجي المواد الغذائية الضعفاء كالمزارعين والرعاة والمنتجين في المناطق الحضرية وشبه الحضرية.
- تقديم الوقود لتشغيل الآبار الزراعية وقوارب صيد الأسماك.
- توفير فرص مساعدات النقد مقابل العمل لدعم قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة لتنظيف الشوارع المتضررة جراء فيضان مياه المجاري.



#### الاحتياجات

- أثر نقص الكهرباء والوقود تأثيراً شديداً على عمل مدارس غزة ومؤسساتها التعليمية ويتمثل هذا الأثر، على سبيل المثال لا الحصر، فيما يلي:
- انخفاض القدرة على التعليم والتعلم بسبب انعدام الإنارة في بعض المدارس وبسبب الضجيج والدخان والروائح التي تخلفها المولدات الكهربائية، في بعضها الآخر.
  - ألغيت حصص العلوم والتكنولوجيا في المدارس التي لا تتوفر فيها مولدات كهربائية.
  - الطعام في مقاصف المدارس لا يمكن تخزينه بصورة ملائمة بسبب تعطل الثلاجات.
  - أدى نقص إمدادات المياه إلى اتساخ المراحيض وانعدام المياه المخصصة لغسل اليدين.
  - انقطاع الكهرباء بتكرار أدى إلى إلحاق أضرار في المعدات الإلكترونية المستخدمة في المدارس.
  - أدى نقص الوقود إلى تقويض وسائل المواصلات المخصصة لوصول الأطفال إلى المدارس ومنها إلى منازلهم.

#### الاستجابة

لا تتوفر معلومات

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

كاتلين مايس، [maes@un.org](mailto:maes@un.org) هاتف: +972 2 582 9962، هاتف محمول: +972 54 331 0554  
حياة أبو صالح، [abusaleh@un.org](mailto:abusaleh@un.org) هاتف: +972 2 582 9962، هاتف محمول: +972 (0)54 3311816

لمزيد من المعلومات زوروا موقعنا على الإنترنت: [www.ochaopt.org](http://www.ochaopt.org)